البنوك الإسلامية:
ظهور تحالف جديد بين الثروة وعلماء الشريعة[1]

د.منذر قحف

تاريخ إعداد المقالة باللغة الإنجليزية: يناير ٢٠٠١م

نشرت ضمن الفصل الأول من كتاب: "سياسات التمويل الإسلامي"
حرّره: رودني ويلسون، وكليمنت هنري
طبع جامعة إدنبرة عام ٢٠٠٤م من ص١٧ إلى ص٣٢

تاريخ الترجمة العربية: يناير ٢٠٢١

[1] جرت ترجمة الورقة بدون إذن فضيلة المؤلف، وجرى تحريرها مع المحافظة على فكرة المؤلف، والهوامش المذكورة في الورقة من إعداد المؤلف، عدا ثمانية هوامش جرى إضافتها لغرض التوضيح وكتب في آخرها (المحرر)، كما أضيفت تواريخ وفيات الأعلام المذكورين، وتوضيحات نادرة، وكل ذلك بين معقوفين. لقد جرى اختيار هذه الورقة رغم مرور نحو عقدين على كتابتها، لأنها تسد ثغرة جوهرية في تاريخ نشأة اللجان الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وليس هناك تاريخ مدوّن مكتوب قد تناول هذه المرحلة، وقد ساعد فضيلة المؤلف في ذلك: تخصصه العلمي، وثقافته السياسية، وكبر سنه، وطول خبرته، ومعاصرته للتجربة، وقربه من مؤسسات الصناعة. (المحرر)
وقد راجع المؤلف هذه الترجمة وأدخل عليها تعديلات قليلة جدا ووافق على نشرها بشكلها بعد التعديل، وشكر المترجم والمحرر على حسن عملهما وأمانتهما.

بسم الله الرحمن الرحيم

أنشأت البنوك الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي تحالفًا سياسيًا جديدًا ظهر –بشكل غير متوقع– من علاقات العمل القائمة بين الأغنياء والأثرياء من جهة، والعديد من علماء الشريعة من جهة أخرى. وقد استمرت علاقات العمل هذه في تفعيل علماء الشريعة، الذين يؤثرون على شرائح كبيرة من الرأي العام في معظم البلدان الإسلامية، ويستطيعون توجيهها لخدمة مصالح البنوك الإسلامية الحقيقية.

تناقش هذه الورقة تاريخ هذا التحالف الجديد، والعوامل التي ساهمت في حاجة كل طرف في هذا التحالف إلى دعم الطرف الآخر ومساعدته، وتغيير أسلوب الحياة والتوجهات الفكرية لعلماء الشريعة المتحالفين المتوجهين نحو الأعمال التجارية، وتشكيلها للرأي العام، مما أدّى بدوره إلى ظهور عملاء جدد للبنوك الإسلامية. وسيتم استنتاج أن التحالف يعمل على نزع الطابع السياسي أو على الأقل إزالة السمة السياسية من عدة طبقات من الحركة الإسلامية في معظم البلدان الإسلامية. يفتح التحالف مساحات جديدة للتعاون والمنافسة بين الحكومات والمعارضين الإسلاميين.

وتشمل النقاط الرئيسية التي سأغطيها ما يأتي:

- تاريخ هذا التحالف الجديد وكيف ظهر إلى حيز الوجود.
- العوامل المساهمة في حاجة كل طرف في هذا التحالف إلى دعم الطرف الآخر ومساعدته.
- تغيير أسلوب حياة علماء الشريعة المتحالفين.
- تأثير علماء الشريعة في توسيع أعمال المصرفيين بإيجاد طبقة جديدة من العملاء، والتغيير الناتج الذي يتشكل في هيكل القوة الاقتصادية في العديد من المجتمعات الإسلامية، الذى يتمثل في ظهور الثراء الجديد الناتج عن تحول المثقفين النشطين إلى رجال أعمال.
- تأثير التماسك الاجتماعي والاقتصادي الجديد على نزع الطابع السياسي، أو بالأحرى تقليل السمة السياسية، لطبقات عديدة من "الحركة الإسلامية"، وما ينتج عن ذلك من سد بعض الفجوات بين حكومات مسلمة معينة وشرائح كبيرة من منافسيها في الحركة الإسلامية. لنضعها بعبارة عامة تكون أكثر ملاءمة لمناقشتنا لاحقًا في الورقة البحثية، ولخلق أرضية جديدة للحراك بين الإسلاميين والحكومات في البلدان التي لديها بنوك إسلامية.

خلفية

لقد تحدث النشطاء الإسلاميون وعلماء الشريعة والزعماء الدينيون عن تحريم الربا. أعرب معظمهم مرارًا وتكرارًا عن استيائهم من البنوك ذات النموذج الغربي التي غزت البلاد الإسلامية في مطلع القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وصدرت عدة فتاوى مفادها أن الأنشطة الربوية لهذه البنوك لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. على الرغم من وجود بعض الأصوات الباهتة التي فرّقت بين الربا والفائدة، لا سيما من طبقات المفتين الرسميين المعينين من قبل الحكومة وبعض العلماء الآخرين، إلا أن الغالبية العظمى من

علماء الشريعة وجماهير المسلمين اعتبرت أن هذه البنوك التي قامت بغزو البلاد الإسلامية تستند إلى نشاط محرم.[٢]

في العقدين الممتدين من أوائل الخمسينيات إلى أواخر الستينيات، ركزت العديد من كتابات الاقتصاديين المسلمين والمصرفيين وعلماء الشريعة والإسلاميين السياسيين المسلمين، على إمكان إدارة مؤسسات التمويل دون فوائد، وعلى صياغة بديلة متوافقة مع الشريعة للأنشطة الربوية للبنوك التقليدية.[٣] بينما هيّأت هذه الكتابات الجماهير الإسلامية للشعور بالرغبة القوية في وجود بنوك إسلامية، وللاحتفال بعد ذلك بمؤسسيها كأبطال دينيين، حيث جاء التأسيس الفعلي للبنوك الإسلامية بشكل غير متوقع في منطقتين من العالم الإسلامي بعيدين عن بعضهما البعض. جرى إنشاء البنوك الإسلامية بشكل متزامن في ريف الوجه البحري في مصر، وفي العاصمة كوالالمبور في ماليزيا.[٤]

وقد جاءت التجربة الماليزية في شكل مميّز من العلاقات مع الحكومة. بينما كانت الساحة السياسية في ماليزيا تستعد للاستقلال في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، دعمت حكومة الحكم الذاتي الناشئة حديثًا فكرة إنشاء مؤسسة استثمارية تلبي احتياجات الملايو الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من المسلمين والفقراء من بين المجتمع الماليزي. كانت فكرة تمويل الحج جذابة للغاية لسكان الملايو؛ لأنهم كانوا في الغالب فلاحين في الريف يعيشون على جوز الهند والأرز، ومع ذلك كانوا يتمتعون بجزء متزايد من السلطة السياسية.

بعد سنوات قليلة من استقلال ماليزيا في عام ١٩٦٢، اتخذت إدارة صندوق الحجاج (تابونج حاجي "مجلس صندوق الحجاج في ماليزيا") شكلها النهائي كمؤسسة مالية ترعاها الحكومة وتشرف عليها، تجمع المدخرات للحج وتستثمرها وفقًا للشريعة الإسلامية. عُزّز الصندوق بدعم قانوني بإلزام الملايو بتجهيز أوراق الحج الخاصة بهم، بما في ذلك جوازات السفر، من خلال تابونج حاجي "مجلس صندوق الحجاج في ماليزيا"، وبما أن الجميع يذهب إلى هذا الصندوق على أي حال، فلماذا لا ندخر فيه أيضًا؟ يتمتع الصندوق بسلطة اتخاذ قرارات مستقلة، مع إدارة معيّنة من قبل الحكومة وخضوع فخري رمزي لمكتب رئيس الوزراء. وقد تمكن من زيادة حصته في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية إلى قدر كبير. لقد ابتكر أفكارًا وإجراءات للتمويل الإسلامي، من تلقاء نفسه، دون أي تفاعل مع ما كان يجري في الشرق الأوسط لدرجة أن الاقتصاديين والمصرفيين في الشرق الأوسط اكتشفوا تابونج حاجي فقط في عام ١٩٨١، عندما جرى تقديمه إلى البنك الإسلامي للتنمية أثناء مفاوضات إنشاء البنك الإسلامي الماليزي.[٥]

---

[٢] إن ممارسة الربا محرم بشدّة في القرآن والسنة، لقد طوّرت الجماهير المسلمة (الأميّة) شعورا اجتماعيا سلبيا ضد الذين يتعاملون بالربا إلى حدّ أن الجيران وأفراد المجتمع الآخرين سيقاطعون فعليا أولئك الذين يقرضون بالفائدة، على الرغم من أن هذا الأخير كان موجوداً دائمًا في كل المجتمعات الإسلامية. (المؤلف)

[٣] تعود أقدم هذه الكتابات إلى عام ١٩٤٨ عندما نشر أنور إقبال قرشي كتاب (الإسلام والفائدة) في كراتشي، ثم كتاب (الربا) للمودودي [توفي عام ١٩٧٩]، وكتاب (العدالة الاجتماعية في الإسلام) لسيد قطب [توفي عام ١٩٦٦]، ومقال نشرت ترجمته العربية عام ١٩٥٦ في دمشق وتناول القضايا العملية في أعمال بنوك بدون فوائد لمحمد عزير، وتلاه كتاب (البنك اللاربوي) عام ١٩٦١ للراحل محمد باقر الصدر [توفي عام ١٩٨٠]. (المؤلف)

[٤] اللافت للنظر أن الكتلة البرلمانية التعاونية الإسلامية في سوريا كانت تعد مشروع قانون بإلغاء الفوائد من النظام المصرفي بأكمله في سوريا، حيث كانت جميع البنوك مملوكة للدولة منذ اكتساح التأميم في عهد عبد الناصر. ولكن بعد انقلاب ٢٨ مارس ١٩٦٢ علق البرلمان المنتخب الذي حله فيما بعد نظام البعث الذي جاء بانقلاب ٨ مارس ١٩٦٣. (المؤلف)

[٥] تقديرا لجهوده في اكتشاف وصياغة الأسلوب الماليزي في الخدمات المصرفية الإسلامية، حصل تابونج حاجي على جائزة البنك الإسلامي للتنمية للخدمات المصرفية الإسلامية في عام ١٩٩٠. (المؤلف)

وقد بدأت التجربة المصرية في العمل المصرفي الإسلامي في العام ١٩٦٣. أنشأ الراحل الدكتور أحمد النجار [توفي عام ١٩٩٥] سلسلة من بيوت التوفير والاستثمار في عدد قليل من المدن الصغيرة في منطقة ريف شمال مصر. عُرفت هذه التجربة بتجربة "ميت غمر" نسبة إلى اسم البلدة الصغيرة التي وضع فيها أول هذه البيوت. ظهرت التجربة المصرية في وقت كان فيه النظام الحاكم شديد التحفظ تجاه أي نشاط سياسي إسلامي. وكان المرحوم أحمد النجار والمقربون منه على مسافة بعيدة عن الإخوان المسلمين. لقد كان هو نفسه بعيدًا جدًا عن أي انتماء أو طموح سياسي.[٦] تعود خلفيته الدينية –وربما اهتماماته الاقتصادية أيضًا– إلى خاله الراحل محمد عبد الله العربي [توفي عام ١٩٧٠م]، الذي كان أستاذاً مشهوراً للاقتصاد في الجامعات المصرية وأول اقتصادي عربي يكتب عن نظام الاقتصاد الإسلامي في مذكراته الجامعية التي كانت توزع على طلابه في محاضراته الاقتصادية، سواء في جامعة القاهرة أو في المعهد العالي للدراسات العربية بجامعة الدول العربية بالقاهرة.

لم تستمر تجربة بيوت الادخار والاستثمار طويلاً. فقد جرى إغلاق جميع هذه البيوت وتصفيتها في عام ١٩٦٧، ربما لأن دعاة إسلاميين وأعضاء سابقين في جماعة الإخوان المسلمين تسلّلوا إليها كعملاء ومودعين وربما موظفين أيضا.[٧] على الرغم من أن النجار كتب على نطاق واسع عن هذه التجربة في الوجه البحري، إلا أنه لم ينشر أبدًا أي بيانات رقمية حول حجم وعدد حسابات التوفير، ولا أنواع استثماراتها وتوزيعها. وقد اعتاد على التأكيد دائمًا على عملية تحقق المدخرات من خلال اتخاذ القرار المحلي والثمار المرئية للاستخدام التنموي لهذه المدخرات، وروح الطاقة الجديدة التي تمكنت هذه البيوت من خلقها بين الفلاحين الفقراء وصغار الحرفيين والمزارعين.[٨]

كان نجاح تجربة ميت غمر يكمن في قدرتها على الانتشار من بلدة صغيرة إلى أخرى، لتحقيق المزيد من المدخرات بين الفئات الأقل دخلاً في المجتمع المصري، وخلق وتشجيع رواد الأعمال الصغار. ربما يكون ذلك قد مارس ضغوطًا على الحكومة لملء الفراغ الذي نشأ عندما جرى إغلاق بيوت الادخار والاستثمار هذه. ومن ثم، في العام ١٩٧١، أنشأت الحكومة المصرية أول بنك إسلامي، وهو بنك ناصر الاجتماعي،[٩] وهذا البنك ممّول ومملوك من قبل الحكومة. عند تأسيسه، اتبعت الحكومة المصرية المبادئ الإسلامية مثل التمويل بدون فوائد وتوزيع الزكاة. يتطلب القانون التأسيسي لبنك ناصر الاجتماعي من شركات القطاع العام التبرع بنسبة ٢,٥٪ (وهي نسبة تم اختيارها لقرع جرس الزكاة) من أرباحها لهذا البنك من أجل بناء وتجميع رأس ماله واحتياطياته. كما تم تكليف البنك بمسؤوليات أخذ الزكاة من المتطوعين للدفع وتوزيعها على الفئات المستحقة على النحو المنصوص عليه في الشريعة الإسلامية. يمارس بنك ناصر الاجتماعي دورًا مهمًا في تمويل رواد الأعمال الصغار وفي مساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض،

---

[٦] أوردت كتاباته ومحاضراته اللاحقة فكرة غير واضحة عن التحول الاجتماعي والأسلمة الشاملة من خلال وظائف البنوك الإسلامية على غرار ميت غمر. (المؤلف)

[٧] لم يكن أحمد النجار ذا صبغة سياسية، وبخاصة أنه لم يرتبط بجماعة الإخوان المسلمين في أي وقت. وظل على علاقات غير عدائية مع النظام المصري حتى وفاته في القاهرة في منتصف التسعينيات. ومع ذلك، من الواضح أن مثل هذا السبب لا يمكن توثيقه في البيانات المنشورة ولا يجوز أبدًا توثيقه في أي منشور مستقبلي. سيبقى العذر الحكومي الرسمي دائمًا هو انتهاك إجراءات التسجيل والترخيص، وعدم القدرة على استثمار الأموال المتراكمة بكفاءة، إلخ. (المؤلف)

[٨] أحمد النجار، منهج النهضة الإسلامية، القاهرة ١٩٨٥. (المؤلف)

[٩] قد يكون هناك دافع سياسي لتأسيس بنك ناصر الاجتماعي [أسس عام ١٩٧١ بقرار جمهوري من السادات]؛ لأنه جاء في وقت احتاج فيه الرئيس السادات إلى دعم الإسلاميين في قمع الناصريين وتطهير (الاتحاد الاشتراكي العربي) الحزب الوحيد في البلد الذي ورثه السادات من جمال عبد الناصر. (المؤلف)

والتي عادة ما تكون متدينة، من خلال التمويل الخالي من الربا وكذلك نشاط قسم الزكاة في البنك.

من المهم أن نلاحظ أن هاتين التجربتين في الشرق الأقصى وفي قلب العالم الإسلامي لم تؤسس أي علاقات مع الحركات والأحزاب الإسلامية أو مع علماء الدين المسلمين. لقد اتخذت ببساطة مبدأ تحريم الربا صيغةً مفروغًا منها ومبتكرة للتمويل ومكافأة المدخرين دون أخذ الفائدة في الاعتبار. لم يكن لأي من هاتين التجربتين هيئة شرعية أو لجنة من الخبراء الدينيين للإشراف على امتثال عقودهم وإجراءاتهم وسياساتهم لقواعد الشريعة.

من ناحية أخرى، كان مفهوم المصرفية الإسلامية في هاتين التجربتين تنمويًا بشكل أساسي. فقد جرى جمع وتحصيل مدخرات صغيرة من عدد كبير من الناس واستثمارها إما على أساس الاستثمار المباشر في مشروعات صناعية وزراعية وإنشائية واسعة النطاق على غرار تابونج حاجي، أو بتوزيع الاستثمارات الصغيرة على الحرفيين وأصحاب المشاريع المحلية الصغيرة على غرار تجربة ميت غمر. لم يحدث التركيز على الخدمات المصرفية التجارية والاكتتاب القصير الأجل لمؤسسي هذه البنوك الإسلامية المبكرة. الحقيقة هي أن هاتين التجربتين لم يكن لهما حسابات جارية أو أقسام تحليل ائتماني. تم تقديم تسهيلات الحسابات الجارية في تابونج حاجي في منتصف الثمانينيات. ومن ثم فإن كلا التجربتين لم تلبيا الاحتياجات التمويلية اليومية العادية للأعمال التجارية العادية، وخاصة الاستيراد والتصدير والتجارة الداخلية والائتمان.[١٠]

في حوالي منتصف السبعينيات، ظهرت تجربتان جديدتان إلى حيز الوجود، كل واحدة منهما تصور الخدمات المصرفية على نطاق واسع هما: بنك دبي الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية. مع صعود المكاسب الوطنية لدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط نتيجة الزيادة الهائلة في أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والحظر النفطي العربي الذي تلا ذلك. ظهرت فكرة إنشاء بنك تنموي دولي بالنسبة للعالم الإسلامي لسببين رئيسيين هما: ١) تعزيز منظمة التعاون الإسلامي كقاعدة سلطة محتملة لبعض البلدان التي تم إثراؤها حديثًا، وخاصة المملكة العربية السعودية والجزائر. ٢) العمل كمؤسسة داعمة مستقلة لتوزيع المساعدات المالية من الدول الإسلامية النفطية، وخاصة دول الخليج، على إخوانهم في قارتي إفريقيا وآسيا.[١١]

جاءت الدعوة إلى إنشاء البنك الإسلامي للتنمية من رؤساء دول المملكة العربية السعودية والجزائر والصومال. عندما تم إبرام بنود اتفاقية البنك الإسلامي للتنمية في عام ١٩٧٤، أشاد الموقعون بنص يطالب البنك بممارسة أنشطته وفقاً للشريعة الإسلامية. ربما يكون ذلك بمثابة مظهر مثالي لنظرية إعجاز كيلاني، من جامعة القائد الأعظم في إسلام أباد، بأن الحكومات الإسلامية تميل إلى أن تكون أكثر إسلامية خارج حدودها منها في الداخل، خاصة إذا لاحظنا أنه لم يكن لدى أيّ من الدول الإسلامية الخمس والعشرين الموقعة على اتفاقية البنك الإسلامي للتنمية في ذلك الوقت أي بنك إسلامي، باستثناء ماليزيا ومصر، كما أن الدول الثلاث التي دعت إلى إنشائه لم تسمح لأي بنك إسلامي بالعمل على أراضيها حتى منتصف الثمانينيات!

---

[١٠] من اللافت ملاحظة أنه حتى الكتابات النظرية لم يكن لها أي إشارة إلى المرابحة، حتى جاءت أطروحة سامي حمود التي نُشرت عام ١٩٧٦. أما بالنسبة للإجارة، وخاصة الإجارة المنتهية بالتمليك، فقد دخلت فقط في نظرية المصرفية الإسلامية في التسعينيات. (منذر قحف، الإجارة المنتهية بالتمليك، دورة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، الدورة الثانية عشر، الرياض، ٢٢-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠). (المؤلف)

[١١] هذا على الرغم من حقيقة أن دولتين من دول الخليج، وهما الكويت والإمارات العربية المتحدة، لديهما مؤسسات وطنية خاصة بهما للمساعدات الأجنبية. تدعو الفكرة في السياسة الدولية دائمًا إلى تعدد الأدوات التي تخدم أغراضًا متداخلة لأن إحدى المركبات في يوم ما، قد تكون أكثر فائدة من الأخرى. (المؤلف)

بسبب هيكله السياسي الأساسي، لم يتمكن البنك الإسلامي للتنمية، في أي وقت من الأوقات، من اتخاذ مبادرات رائدة في توسيع الخدمات المصرفية الإسلامية في العالم. ومع ذلك، فإنه في عدة حالات؛ دعم مبادرات وطنية بحصة ضئيلة للغاية في رأس المال لعدد قليل من البنوك الإسلامية في العديد من البلدان الأعضاء.[١٢]

في دبي، هناك رجل أعمال تقي، مغامر، شهير،[١٣] الذي كان محترمًا من جهة ريادته الناجحة وأنشطته الخيرية، ومن جهة أخرى كونه شريكًا مقربًا من الأسرة الحاكمة في دبي، فقد تقدم في عام ١٩٧٤ لتأسيس وتمويل بنك دبي الإسلامي كأول بنك إسلامي تجاري. وقد منحته خلفيته وعلاقاته الاجتماعية والسياسية، الحرية في تجربة الطريقة التي يشاء، وقد أدار أنشطة بنكه الإسلامي وفقًا لفهمه الخاص وأسلوبه في الإدارة والشريعة الإسلامية.

لقد ولد كلا البنكين بدون هيئات شرعية، أو أي شكل من أشكال المشورة الشرعية المؤسسية.[١٤] لقد تُركوا ليبتكروا بأنفسهم كيف يمكن تطبيق مبدأ تحريم الربا في البنوك. وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن الهدف من البنك الإسلامي للتنمية في البداية هو أن يكون بمثابة بنك للدول الإسلامية وليس بنكًا إسلاميًا! ففي الوقت الذي جرت فيه صياغة بنود اتفاقية البنك في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، لم يكن معروفًا بأي شكل من الأشكال بعد بشكل واضح، كيف ستعمل البنوك الإسلامية، ولم يكن معروفًا آنذاك بأي طريقة واضحة كيف سيعمل البنك الإسلامي، ولم تكن هناك بيانات سابقة أو إجراءات أو أدلة للأنشطة المصرفية واسعة النطاق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. كانت الفكرة ببساطة أن هناك حاجة لمؤسسة مصرفية دولية للتركيز على تمويل المشروعات الحكومية في البلدان الإسلامية. وحدث أن هذه المؤسسة المصرفية كان لها بند في اتفاقية تأسيسها يقضي بوجوب الالتزام بأحكام الشريعة.[١٥] حدث ذلك في وقتٍ كان فيه معظم المسؤولين الحكوميين في البلدان الإسلامية، بمن فيهم أولئك الذين قاموا بالتوقيع على بنود اتفاقية البنك الإسلامي للتنمية، كان لديهم القليل من الفهم لما يمكن أن تكون عليه الخدمات المصرفية الإسلامية، وكيف يمكن للبنوك أن تعمل بدون فوائد. لقد تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية دون أن يسبق له مثيل في كيفية رسم إجراءاته وطريقة تشغيله، وكيفية تسيير شؤونه بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، أو حتى ما هي الأساليب الإسلامية للتمويل التي يمكن استخدامها بدلاً من الإقراض القائم على الفائدة. في الواقع، كان على البنك الإسلامي للتنمية الانتظار حتى عام ١٩٧٦ لإجراء أول صفقة مرابحة، والتي كانت مع حكومة الجزائر.[١٦]

---

[١٢] بين عامي ١٩٧٤ و٢٠٠١ قدم البنك الإسلامي للتنمية مساهمات رأسمالية صغيرة في عدد قليل من البنوك الإسلامية الوطنية. بدأ في عام ١٩٨١ بتأسيس بنك البحرين الإسلامي بمباركة من حكومة البحرين وبمشاركة رأسمالية من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. البنك الإسلامي للتنمية هو أيضًا مساهم صغير في بنك إسلامي واحد في كل من ماليزيا وبنغلاديش والجزائر وتركيا وغامبيا. وجاءت جميع الطلبات للحصول على هذه المساهمات من خلال الممثلين الرسميين للبلدان في البنك الإسلامي للتنمية، وتشكل المساهمات نفسها أقل من ١٠٪ من رأس المال المدفوع في كل من هذه المؤسسات. (المؤلف)

[١٣] هو الشيخ سعيد لوتاه، توفي عام ٢٠٢٠م. (المحرر)

[١٤] اعتمد بنك دبي الإسلامي في بداياته على مستشار شرعي واحد وهو الدكتور عيسى عبده، ثم جرى لاحقا تكوين لجنة شرعية. (المحرر)

[١٥] كان لأحمد النجار دور فاعل في إضافة هذه الفقرة. كان عضوا في اللجنة التي أعدت المسودة الأولى لبنود الاتفاقية. (المؤلف)

[١٦] المرابحة اكتشفها سامي حمود من كتاب (الأم) للشافعي. في عام ١٩٧٦ اقترحها حمود على كل من البنك الإسلامي للتنمية وبنك دبي الإسلامي (شعبة الخدمات المصرفية الاستثمارية). وطبقها لاحقا في البنك الإسلامي الأردني (١٩٧٨) واقترحها على بيت التمويل الكويتي (١٩٧٩). تم تكريم سامي حمود بجائزة البنك الإسلامي للتنمية في المصرفية والتمويل الإسلامي عام ١٩٨٩ لاكتشافه طريقة تمويل المرابحة. (المؤلف)

بدأ كل من البنك الإسلامي للتنمية وشعبة الخدمات المصرفية الاستثمارية في بنك دبي الإسلامي، في العمل بشكل منفصل، في إقامة علاقات مع العديد من علماء الشريعة من خلال دعوتهم للتشاور حول أنشطتهم ومعاملاتهم، وكذلك من خلال البحث عن فتاوى حول أسئلة ومعاملات محددة. ومع ذلك، حتى يومنا هذا، لم يكن لدى البنك الإسلامي للتنمية لجنة شرعية.[١٧] أما بالنسبة لشعبة الخدمات المصرفية الاستثمارية في بنك دبي الإسلامي، فلم يكن لديها لجنة شرعية إلا بعد وجود تغيير جذري في الإدارة حدث في أعقاب فضيحة مالية في عام ١٩٩٧، أدت إلى إعادة هيكلة البنك. وأنشأت الإدارة الجديدة للبنك، لأول مرة، لجنة استشارية شرعية في عام ١٩٩٩.

وبشكل عام، لم تختلف أنشطة كلا البنكين كثيرًا عن الشريعة الإسلامية. وفي العام ١٩٨٥ عندما استجاب مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي لقائمة من الأسئلة التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية قبل عامين، كان على البنك الإسلامي للتنمية تغيير بعض معاملاته لجعلها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.[١٨]

ميلاد التحالف

كان على بداية التحالف الجديد بين علماء الشريعة والمصرفيين الانتظار حتى عام ١٩٧٦ عندما جرى إنشاء بنك فيصل الإسلامي المصري. كان البنك أول من كوّن لديه هيئة شرعية رسمية تتكون من علماء مختارين من مصر. استمر هذا التقليد مع إنشاء البنك الإسلامي الأردني (١٩٧٨)[١٩]، وبنك فيصل الإسلامي السوداني (١٩٧٨)، وبيت التمويل الكويتي (١٩٧٨)[٢٠]، واستمر مع البنوك الإسلامية الأخرى في جميع أنحاء الدول العربية، وتركيا، وبنغلاديش، ومؤخرا، البنوك الإسلامية للقطاع الخاص في باكستان. جاءت البنوك الإسلامية في معظم الدول العربية، وغرب إفريقيا، وماليزيا، وإندونيسيا، وتركيا، وبنغلاديش نتيجة لمبادرات خاصة، جرى فيها حشد القوى المؤثرة من قبل عدد قليل من الشخصيات المتزنة، مثل الأمير محمد الفيصل [توفي عام ٢٠١٧] (نجل الملك السعودي الراحل فيصل بن عبد العزيز)، وصالح كامل [توفي عام ٢٠٢٠] من المملكة العربية السعودية، وأحمد بزيع الياسين [توفي

---

[١٧] المقصود حتى تاريخ إعداد الورقة، إذ كان البنك يعتمد في بداية عمله على مجمع الفقه الإسلامي الدولي في إجازة معاملاته، ثم جرى تكوين لجنة شرعية خاصة للبنك الإسلامي للتنمية عام ١٤٢١ (٢٠٠١) بقرار من مجلس المديرين التنفيذيين. وصدرت قراراتها في مجلد مطبوع عام ٢٠١٦، وقد أصبحت هذه اللجنة هي اللجنة الشرعية أيضا لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا منذ إنشائه عام (٢٠٠٢)، وقد جرى إعادة تشكيل اللجنة الشرعية أكثر من مرة. (المحرر)

[١٨] تشمل التغييرات ثلاثة مجالات رئيسية: ١) الإقراض البسيط (قرض حسن) الذي يقدمه البنك الإسلامي للتنمية للهيئات الحكومية غير الهادفة للربح مثل الجامعات وبعض البنى التحتية التي تنطوي على نقل التكنولوجيا. كانت تمثل حوالي ١٥٪ من تمويل البنك الإسلامي للتنمية وكانت تُجرى برسوم خدمة ٢,٥٪ لتغطية التكلفة الإدارية. تدعو السياسة الجديدة التي أوصى بها قرار مجمع الفقه التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى تحصيل التكاليف الفعلية، وإذا كان من الصعب حساب النفقات الفعلية، فقد يمكن قبول نسبة مئوية شريطة أن يتم حسابها بطريقة تجعلها أقرب ما يمكن إلى التكاليف الفعلية. كان الأسلوب المتبع هو تحصيل نسبة مئوية من المصاريف الإدارية للتمويل، لا تشمل أي تكلفة مالية، محسوبة على أساس المتوسطات المتحركة للسنوات الخمس الماضية. كانت الرسوم الجديدة أقل من ١٪ لجميع القروض الجيدة الممنوحة قبل عام ١٩٨٧. ومنذ ذلك الحين، ارتفع متوسط التكلفة الإدارية المتحركة لمدة ٥ سنوات تدريجيًا، بلغت ١,٢٧٪ في عام ١٩٩٩. بعد تنفيذ السياسة الجديدة، تم استرداد الرسوم التي كانت فرضت على القروض السابقة. ٢) بعض التصحيحات في تمويل الإجارة المقترح. سمح هذا للبنك ببدء برنامج التأجير. في وقت سابق كانت طريقة التمويل الوحيدة هي المرابحة. ٣) تغييرات طفيفة في شروط الوكالة في عقد المرابحة يسمى البيع بالتقسيط. في وقت لاحق أثناء إنشاء محفظة البنك الإسلامي للتنمية، اعتمد البنك على اجتهاد فقهي جماعي آخر بشأن بيع الأصول التي تتكون من ديون وأعيان. (المؤلف)

[١٩] اعتمد البنك الإسلامي الأردني في بداياته على مستشار شرعي واحد وهو الشيخ عبدالحميد السايح، ثم جرى لاحقا تكوين لجنة شرعية. (المحرر)

[٢٠] اعتمد بيت التمويل الكويتي في بداياته على مستشار شرعي واحد وهو الدكتور بدر متولي عبدالباسط، ثم جرى لاحقا تكوين لجنة شرعية. (المحرر)

عام ٢٠١١] من الكويت، وسعيد لوتاه [توفي عام ٢٠٢٠] من الإمارات العربية المتحدة، وسامي حمود [توفي عام ٢٠٠٤] من الأردن، وعبد الحليم إسماعيل من ماليزيا. في البداية، تأثرت هذه المبادرات الخاصة بمثقفين من مثل أحمد النجار [توفي عام ١٩٩٥] وعيسى عبده إبراهيم [توفي عام ١٩٨٠]، وكلاهما من مصر، لكن "الرأسماليين الإسلاميين الجدد" (إذا كان من الممكن استخدام هذا المصطلح بشكل فضفاض) وجدوا حلفاءهم الحقيقيين في علماء الشريعة، الذين كانوا على استعداد للعمل معهم في الهيئات الشرعية في كل من البنوك الإسلامية. لم تشهد حركة البنوك الإسلامية أي تقدم مؤسسي لمدة عامين بعد أن بدأ البنك الدولي للتنمية عملياته. عندما تبنى الأمير محمد الفيصل الفكرة، كان قادرًا على منحها زخمًا حمل طابعه على مدار الربع الأخير من القرن، من خلال إنجازات عشرات البنوك الإسلامية الجديدة التي انتشرت من باكستان إلى غينيا. أدرك الأمير –منذ البداية– أن تحالفه مع النجار لن يكسبه ثقة العملاء المحتملين التي يحتاجها لبنك مصر الإسلامي. لم يستطع النجار أن يضم إليه جماعة الإخوان المسلمين في تقديم خدماته للأمير لأسباب عديدة، منها حقيقة أن أسلوبها النخبوي الخاص لن يسمح لها بإتاحة صلات له مع شركات في مصر ودول عربية أخرى. ولقد وجد الأمير في مفتي مصر السابق حليفًا مثاليًا يمكنه منحه القبول والشرعية دون أي تأثير سلبي على علاقته بالحكومة،[٢١] كما أن احتمالات إصدار قانون خاص كان يحتاج إلى الرئيس السادات للقيام به من أجل السماح بإنشاء وتأسيس وتشغيل أول بنك إسلامي في مصر.

باستثناء السودان وتركيا، ينطبق هذا الموقف على جميع الدول الإسلامية، وخاصة الدول العربية. كان لدى السودان في ذلك الوقت أعمال صاعدة يملكها ويديرها شركاء في الحركة الإسلامية، على غرار حسن الترابي [توفي عام ٢٠١٦]، إلى الحد الذي شكل طبقة وسطى جديدة من رجال الأعمال الذين شكلوا تهديدًا حقيقيًا لطبقة الأعمال التقليدية التي ارتبطت بالأوزان السياسية التقليدية الثقيلة: أنصار الصادق المهدي [توفي عام ٢٠٢٠]، والطريقة الختمية للميرغني، كان كلاهما في حالة من الحرج بسبب معارضتهما لنظام النميري. كان الإسلاميون بقيادة الترابي يتعاونون مع حكومة النميري. علاوة على ذلك، حافظ الإسلاميون في السودان دائمًا على علاقات عمل وثيقة مع معظم العلماء واختلطوا معهم. لم يواجه الأمير محمد الفيصل أي مشكلة في العمل مع كل من الإسلاميين والعلماء في إنشاء أول بنك إسلامي في السودان يتطلب أيضًا قانونًا جديدًا خاصًا. عندما جاء بنك فيصل في تركيا في أواخر الثمانينيات، استفاد من هدوء العداء بين الكماليين والإسلاميين خلال رئاسة أوزال. حصل بنك فيصل التركي على دعم جمعية الموصياد (وهي جمعية لرجال الأعمال والصناعيين المستقلين الأتراك)،[٢٢] بالإضافة إلى دعم الجماعة النورسية، وكانوا جميعًا يتمتعون بدرجة معينة من الحرية قبل انتخابات عام ١٩٩٨ التي جلبت أربكان إلى السلطة واستقطاب الساسة الأتراك بطريقة أدت إلى سقوط أربكان، وتهديد بيوت التمويل الخاصة لاحقًا. في الوقت نفسه، عندما كان الأمير يعمل في بنكه الإسلامي المصري، وكانت المناقشات لإنشاء البنك الإسلامي الأردني جارية بين سامي حمود، الذي كان بحاجة إلى كل من الشرعية الإسلامية ودعم رأس المال الاستثماري، والمسؤولين الحكوميين. تم البحث عن الشرعية لدى كبار مسؤولي وزارة الأوقاف وديوان الإفتاء العام.

---

[٢١] هو الشيخ محمد خاطر، كان مفتيا لمصر سنة ١٩٧٠ حتى سنة ١٩٧٨، وكان رئيس الهيئة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي، كما رشح رئيسا لهيئة الفتوى والرقابة العليا للبنوك الإسلامية التابعة للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. (المحرر)

[٢٢] من أهدافها تشجيع رجال الأعمال الأتراك على توسيع أعمالهم خارج تركيا لاسيما في البلاد العربية. (المحرر)

ومرة أخرى، جرى تجنيد المفتي السابق للأردن، في حين جرى توفير الأموال من قبل صالح كامل، الذي كان منافسًا تجاريًا شابًا للأمير، مع دعم مالي من العائلة المالكة السعودية. بدأ تحالف جديد في الظهور بين العلماء والمموّلين الذين تحولوا إلى مصرفيين. استمر هذا التحالف في الازدهار طوال ربع القرن التالي.

إذا حاول المرء قراءة عقل المصرفيين المسلمين في تفسير جهودهم للحصول على مساندة العلماء التقليديين، فقد يجد المرء أن السبب الرئيسي يكمن في حقيقة، أنه على عكس المثقفين المسلمين الآخرين، فإن علماء الشريعة لديهم اتصالات وثيقة مع رجال الأعمال أصحاب العقول العادية وأصحاب الدخل، والذين من المفترض أن يظهر منهم عملاء البنوك الإسلامية. معظم علماء الشريعة لديهم اتصالات يومية مع الجماهير الإسلامية أكثر من كل من المثقفين الاقتصاديين والماليين المسلمين ونشطاء الحركة الإسلامية.[٢٣] ومن ثم، تمكن علماء الشريعة من تمهيد الطريق لقبول هذه البنوك المنشأة حديثًا على أنها إسلامية، وقاموا بمنحهم المصداقية والشرعية التي يحتاجون إليها بشدة، مقابل التزام معلن من جانب المصرفيين بالالتزام بقواعد الشريعة، ليس فقط فيما يتعلق بحظر الفائدة، وكان ذلك عمليًا هو القضية الوحيدة التي يهتم بها المثقفون المسلمون المتخصصون لفترة طويلة، ولكن أيضًا الاهتمام بتطبيق الضوابط الفقهية التفصيلية للمعاملات المالية المتعلقة بعقود البيع والإجارة أو الإجارة التمويلية، وتبادل العملات (الصرف)، والديون وغيرها من القواعد والمبادئ التي تتعارض مع تحديد التوافق الشرعي الخاص بمعاملة معينة. ومن الملاحظ أن هذه الضوابط الفقهية التفصيلية عادة ما تكون معروفة ومحددة من قبل علماء الشريعة (الفقهاء)، في حين أن المتخصصين في الاقتصاد والتمويل الإسلاميين عادة ما يكون لديهم القليل من المعرفة بها. منذ تلك اللحظة وحتى يومنا هذا، ارتبط توسع وتطور الخدمات المصرفية الإسلامية دائمًا بإشراك الأسماء المعروفة في الفقه وفي دوائر علماء الشريعة المتخصصين. اكتسب العديد من خبراء الشريعة مكانة دولية لأنهم يخدمون في الهيئات الشرعية لعدد من المؤسسات المالية المعروفة. ومن بين هؤلاء شيخ باكستان محمد تقي عثماني، وعبد الستار أبو غدة من سوريا، وحسين حامد حسان ويوسف القرضاوي من مصر، ومحمد علي القرّه داغي من قطر، ونظام يعقوبي من البحرين، ومحمد الصديق الضرير من السودان، وعبد الله بن منيع من السعودية. وهناك العديد من العلماء الآخرين الذين يخدمون على المستوى المحلي فقط في كل بنك إسلامي.

عندما ظهرت الأنواع الجديدة من صناديق الاستثمار الإسلامية الدولية في منتصف التسعينيات، كان مديروها يتوجهون أيضًا إلى إشراك علماء الشريعة من أجل كسب القبول والشرعية التي لا غنى عنها لكسب قلوب المودعين. جرى إنشاء المؤسسات الدولية للتمويل الإسلامي هذه لتلبية احتياجات المستثمرين المسلمين وكانت إدارتها من قبل البنوك الغربية ذات السمعة الطيبة وبيوت التمويل العالمية ولكن هنا أيضا بمباركة من الفقهاء الذين صارت لهم شهرة دولية.

جرى عقد العديد من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات في أربع أركان من العالم. يساهم بها المصرفيون الإسلاميون والاقتصاديون

[٢٣] تجدر الإشارة إلى أنه باستثناء السودان وتركيا، كانت الحركة الإسلامية في القرن العشرين في جميع البلدان الإسلامية دائمًا على علاقة غير ودية مع العلماء. منذ حسن البنا في مصر والمودودي في جنوب آسيا، كان السبب الحقيقي لوجود الحركة الإسلامية هو أن العلماء فشلوا في الاضطلاع بمسؤوليتهم في إيقاظ الأمة. في الوقت نفسه، كانت علاقاتهم مع الحكومات دائمًا متوترة. أعلن البنا في عام ١٩٣٨ أن الاختبار الحقيقي الذي يثبت أن الإخوان المسلمين يسيرون في المسار الصحيح سيكون تعبيرا مرئيا عن العداء من جانب الحكومات العميلة وطبقة العلماء الفاسدة. (المؤلف)

المتخصصون وعلماء الشريعة. لقد عززوا هذا التحالف الجديد حيث توفر هذه الاجتماعات فرصة لتطوير علاقات عمل أفضل بين كل هذه الفئات معًا. على سبيل المثال، لدينا مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي والذي منذ إنشائه في عام ١٩٨٣، وهو يجمع بين المختصين والممارسين وعلماء الشريعة لمناقشة القضايا المتعلقة بالمصرفية والتمويل الإسلامي. وتنظّم مجموعة البركة برئاسة صالح كامل ندوة سنوية، يلتقي فيها عشرات الاقتصاديين والمصرفيين مع علماء الشريعة لمناقشة الجوانب المختلفة لعقود التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية.

التفاعل بين علماء الشريعة والعوامل والآثار للمسلم الجديد "الثريّ":

يؤدي التحالف الجديد بين علماء الشريعة والأثرياء المسلمين (البرجوازية الإسلامية)، إلى خلق بنية سلطة جديدة في الساحة الاجتماعية والسياسية في معظم البلدان الإسلامية التي تؤثر على كل من النضال القصير المدى من أجل النفوذ الاقتصادي والسياسي، ونسج سياسات الحركة الإسلامية على المدى الطويل.

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في جلب شريحة من الطبقة الغنية والعديد من العلماء إلى هذا التحالف الجديد. من جانب الممولين والمصرفيين، فإن تحالفهم مع العلماء يفيدهم بعدة طرق هي: أولاً، إنها أداة رئيسية لإقناع الجماهير ذات التوجه الديني وخاصة المودعين المحتملين للتقدم للتعامل مع هذه البنوك الجديدة. هذا مهم بشكل خاص إذا أخذنا في الاعتبار التاريخ الطويل من الشك والتخوف الذي يحتفظ به المسلمون تجاه القطاع البنكي بأكمله، بما في ذلك البنوك المركزية وحكوماتهم بشكل عام التي تفوض مثل هذه البنوك.

ثانيًا، يعمل التحالف الجديد كرافعة لكسر حواجز كثيرة للعملاء، ومنهم هؤلاء الأشخاص الذين لم يستخدموا تسهيلات النظام البنكي في الماضي، لأنه يعتمد على الفائدة المحرمة. يستخدم التحالف أيضًا في التنافس مع البنوك التقليدية، ومحاولة جذب حصة جيدة من المودعين ومستخدمي التمويل. تشير دراسة أجريت في منتصف التسعينيات من قبل إدارة خدمات التمويل الإسلامي في البنك الأهلي التجاري بالمملكة العربية السعودية إلى أن أكثر من ثلث عملاء الفرع التقليدي سيكونون على استعداد للتحول إلى الخدمات المالية الإسلامية بمجرد اقتناعهم بأنها حقا إسلامية.[٢٤]

ثالثًا، يتم استخدام التحالف مع العلماء كأداة لتحسين العلاقات العامة للمصرفيين الجدد، وهو أمر يحتاجون إليه بشدة، خاصة في تأكيد مواقفهم الجديدة، وقوة الجدل تجاه الحكومات والإعلام والبنوك المركزية. فهي تساعد في تكوين صورة للمصارف الإسلامية تربطها بمصالح واهتمامات الجماهير العامة في بلدانهم.[٢٥]

---

[٢٤] سعيد المرطان، "التحول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية: تجربة البنك الأهلي التجاري"، قدمت في ندوة حول المصرفية الإسلامية، الدار البيضاء، نظمها المعهد الدولي للبحوث والتدريب في البنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون مع الجمعية المغربية للدراسات في الاقتصاد الإسلامي، أبريل ١٩٩٩. (المؤلف)

[٢٥] بينما تلقت البنوك الإسلامية دعمًا كبيرًا لصورتها من العلماء، وجدت شركات الاستثمار الإسلامي أنه ليس من المهم تعيين مستشارين شرعيين. تجتذب هذه الشركات عملائها من فئتين من الأشخاص: أولئك الذين يمكن الوصول إليهم عن طريق جهات الاتصال الشخصية، وأولئك الذين لديهم رغبة كبيرة في تحقيق ربح سريع غير متوقع إلى الحد الذي يجعلهم يُعمون عن المخاطر المحتملة. ظهرت أول شركة من هذا القبيل في المملكة العربية السعودية في منتصف السبعينيات، وانتهت بمحو مدخرات عدد كبير من الأشخاص بينما استقر مالكها ومؤسسها، فؤاد هشام الأجهوري، في سجن بمنطقة مكة المكرمة لقيامه بالاحتيال على أصول آلاف الطبقة الوسطى (المدخرين). نفس التجربة تكررت في مصر، وعلى نطاق أصغر في سوريا. في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وبإساءة استغلال الفراغات القانونية، تم إنشاء العديد من الشركات في مصر

رابعًا، ينشئ التحالف نوعًا من الحاجز الذي يمكن استخدامه لدعم المساهمين الرئيسيين والمديرين المحترفين للبنوك الإسلامية، الذين يتم اختيارهم عادةً من البنوك التقليدية، في حوارهم مع المودعين والمساهمين غير النشطين (مساهمي الأقلية) ومستخدمي التمويل (العملاء). علاوة على ذلك، يمكن لملاّك البنوك الإسلامية الاعتماد على الهيئات الشرعية في التأثير على مديريهم. يمكن أيضًا استخدام الهيئات الشرعية، لمساعدة الإدارة في علاقتها بالمودعين والمساهمين غير النشطين، كما يتضح من تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعام ١٩٩٨ لبنك التقوى.[٢٦]

من وجهة نظر علماء الشريعة، فإن التحالف الجديد يعيدهم إلى صدارة المشهد السياسي في وقت احتاجوا فيه بشدة إلى هذا الدعم، خاصة وأن معظمهم قد تركتهم جانبا الحركة الإسلامية الصاعدة.[٢٧] يمنحهم هذا التحالف الجديد شعورًا بالإنجاز. من خلال هذا الدور الجديد، فهم يعملون في الواقع على تحقيق ضوابط الفقه الإسلامي الذي كانوا يتعلمونه ويعلمونه طوال حياتهم. إنه يحسّن صورتهم بين الجماهير المسلمة. إنه، إلى حد ما، تحقيق لوعظهم مدى الحياة بأن يلتزم المرء بتعاليم الإسلام في المعاملات التجارية التي يُعتبر تحريم الفائدة حجر الزاوية فيها.

يمنح هذا التحالف أيضًا العلماء مصدرًا جديدًا للدخل، يفوق بكثير كل ما اعتادوا الحصول عليه طوال حياتهم. إنه يمنحهم فرصة لأسلوب حياة جديد يشمل السفر الجوي، أحيانًا في طائرات خاصة، والإقامة في فنادق خمس نجوم، والبقاء تحت تركيز اهتمام وسائل الإعلام، وتقديم آرائهم إلى الأشخاص من ذوي الرتب الاجتماعية والاقتصادية العالية، الذين يأتون مسرعين من أجل الاستماع، وتكليفهم بإجراء أبحاث فقهية مدفوعة الأجر، وإيجاد حلول جديدة للمشاكل التي يواجهها الجيل الجديد من المصرفيين، إلخ. كما يمنح هذا التحالف الجديد العلماء مواقف ومواقع جديدة في الوجاهة الاجتماعية، والتي عادة ما تكون أعلى مما اعتادوا عليه. في بعض البنوك الإسلامية، وصل علماء الشريعة إلى مناصب مثل نواب الرئيس، حتى أننا نجد عالما شرعيًا يعمل كنائب

تحت اسم شركات الاستثمار الإسلامية. لقد تمكنوا من جمع مدخرات ضخمة من الجمهور وكانت ممارستهم الرئيسية هي توزيع معدل عائد مرتفع، مستمد بالفعل من المدخرات الجديدة المودعة لديهم. لقد اعتمدوا بشكل أساسي على التأثير التراكمي الهرمي للودائع الجديدة، مع القليل جدًا من الاستثمار الفعلي. بالرغم من حقيقة أن البنوك الإسلامية والعلماء المرتبطين بها وكذلك معظم الأكاديميين الاقتصاديين والممولين الإسلاميين اتخذوا مواقف قوية للغاية ضد هذه الشركات، دافع بعض النشطاء الإسلاميين الصريحين في مصر عنهم بشدة وهاجموا ما أسموه "مؤامرة الحكومة" ضد الإسلاميين في شركات الاستثمار. (المؤلف)

[٢٦] فشلت إدارة البنك في عام ١٩٩٨. أظهر تقرير البنك في نهاية العام خسارة تزيد عن ٢٣٪ من رأس المال لكل من المودعين والمساهمين في المضاربة. تجاوزت الهيئة الشرعية حدودها بقولها إن الإدارة لم تخالف أحكام الشريعة، وذهبت إلى حدّ القول بأن مجلس الإدارة والإدارة اتخذوا أفضل وأسلم قرارات التمويل والاستثمار، وكانت الخسارة نتيجة كارثة جنوب شرق آسيا كما ادعت الإدارة نفسها في تقريرها. تم الكشف عن الحقائق في عام ٢٠٠٠ في خطاب من الإدارة بشكل غير مباشر يشير إلى أنه في انتهاك للقواعد واللوائح والحكمة المصرفية الراسخة، وضعت الإدارة معظم بيضها في سلة واحدة، واستثمرت في مشروع واحد أكثر من ٦٠٪ من أصول البنك! (المؤلف)

[٢٧] لاحظ أنه في التاريخ الإسلامي، لعب العلماء أدوارًا قيادية وحاسمة للغاية في تقديم المشورة للحكام والدفاع عن عامة الناس ضد فظائع الحكام وأحيانًا ضد العدوان الخارجي. التاريخ الإسلامي مليء بأمثلة مثل ابن حنبل والنووي وابن عبد السلام وابن تيمية وما إلى ذلك. في الماضي كانت الأوقاف المصدر الرئيسي لتمويل التعليم الإسلامي وكذلك الدنيوي. ولكن ابتداء من عهد محمد علي في مصر (١٨١٥م)، تم نقل السيطرة على الأوقاف إلى الحكومة. ثم وسع قانون الأوقاف لعام ١٨٥٦ في الدولة العثمانية سلطة الحكومة إلى الأوقاف وجعل العلماء موظفين حكوميين. هذا جعلهم يفقدون مكانتهم القيادية وتدريجيًا اتخذوا موقفًا على هامش المسرح السياسي. على الرغم من أن الغزو الأوروبي لمعظم الأراضي الإسلامية قد تسبب في ردود فعل ثورية قادها العلماء في العديد من الحالات. لكن غالبيتهم ظلوا غير مرئيين في زاوية النسيان. كانت الحركة الإسلامية في القرن العشرين رد فعل جزئيًا على هذا السكون، على الرغم من أنها أخذت دورًا في تقديم نفسها كبديل للأنظمة والحكام الحاليين، في حين أن علماء العصور الوسطى لم يشكلوا أي تهديد حقيقي لحكامهم. (المؤلف)

محافظ بنك مركزي في إحدى الدول الإسلامية[٢٨].

إن إعادة العلماء إلى الأضواء الرئيسية للحيوية في المجتمع الإسلامي كان بحد ذاته إنجازًا كبيرًا لهم، وتحقيقًا كبيرًا لتطلعاتهم. لقد أصبحوا، في الواقع، من المشاهير الحقيقيين في بلدانهم وعلى الصعيد الدولي.

تأثير التحالف الجديد

هذا التحالف الجديد له تأثيرات عديدة. أولاً: لقد أدى بالفعل إلى تطوير أبحاث الشريعة الإسلامية في العديد من المجالات المالية والاقتصادية. وبحسب المغفور له الشيخ مصطفى الزرقا [توفي عام ١٩٩٩]، فقد سبق البحث الفقهي في إحيائه مجالات أخرى من الدراسات الإسلامية منذ بداية القرن العشرين. ربما يمكن للمرء أن يقول إن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تحتوي على الكثير من البحوث الفقهية في المجالات المالية والاقتصادية أكثر من أي مجال آخر من مجالات الفقه. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات إحصائية حول تصنيف موضوعات رسائل الماجستير والدكتوراه في كليات وأقسام الشريعة في الجامعات العربية والإسلامية، ولا عن الأوراق البحثية المقدمة إلى الندوات والمؤتمرات المختلفة، إلا أن هناك معلومات كافية عن تأكيد هذا التأثير. يدرك المطلعون على هذا المجال أن عدد ما نُشر في الفقه المالي والاقتصادي يفوق بكثير عدد ما نُشر في المجالات الفقهية الأخرى، كما أن عدد الندوات والمؤتمرات المتعلقة بهذا المجال يفوق بكثير عدد المجالات الفقهية الأخرى. على سبيل المثال، أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي على مدى السنوات الثلاث عشرة الأولى من نشاطه، ١٩٨٥-١٩٩٧: ٩٧ قرارًا، يتعلق ٥١ قرار منها بالقضايا المالية والاقتصادية، وإجابة واحدة عن ثلاثين سؤالًا حول عدة مسائل، منها المالية والاجتماعية والطبية، وأخرى، مع ٢٠ قرارًا تتعلق بالمسائل الطبية، و ١١ قرارًا إداريًا و ١٤ بشأن موضوعات أخرى مختلفة. أعتقد أن هذا النوع من التوزيع يعكس بشكل عادل جميع البحوث الفقهية العلمية في الربع الأخير من القرن العشرين، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن العديد من الندوات وورش العمل المتخصصة تعقد كل عام بدعوة من البنوك الإسلامية.

ثانيًا: هذا التحالف الجديد يساعد على تطوير الآراء والأحكام الفقهية، حيث يساعد في معالجة المعاملات المعاصرة من وجهة نظر الشريعة. نظرًا لأن الربا يختلط بالعقود الأخرى، كما أن تجنب الإقراض الربوي وحده لا يكفي لجعل البنك إسلاميًا، فهناك حاجة إلى وضع كل شيء في الاعتبار، وبدون تدقيق ونصيحة العلماء المستمرة، فقد تمرّ العديد من المخالفات الشرعية دون أن يلاحظها أحد من المصرفيين الإسلاميين. بالإضافة إلى ذلك، سيجد المصرفيون صعوبة في تصميم أساليب التشغيل والتمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وهذا يتطلب أن يجلس الفقهاء مع الاقتصاديين والمصرفيين والممولين ويتعرفوا على تفاصيل كل معاملة ويتعرفون على المصطلحات والإجراءات والأساليب الجديدة. كل ذلك من أجل تطوير الآراء الفقهية في هذه الأمور الجديدة على الفقهاء. لقد أخذ تحديث الأبحاث الفقهية رحلة طويلة من الاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، إلى التحوط من تغيرات أسعار النقد الأجنبي، والتمويل المجمّع، وعقود التملك الزمني (المشاركة في الوقت)، وإدارة صناديق الاستثمار، وما إلى ذلك، مع قائمة طويلة دائمة التوسع من القضايا الجديدة التي يتم وضعها يومياً على مكاتب الهيئات الشرعية وإخضاعها للتدقيق الشرعي في الندوات وورش العمل والمؤتمرات.

---

[٢٨] كلتا القصتين مأخوذة من بنك التضامن السوداني والبنك المركزي السوداني، على التوالي. (المؤلف)

ثالثًا: نتج عن هذا التحالف الجديد أيضًا، على أسس مشتركة من المصرفية والتمويل الإسلامي، الجمع بين بعض الشرائح المهمة من الطبقات الغنية في المجتمعات الإسلامية (المصرفيين والشركات الكبرى) وأبناء الطبقة الوسطى (المحامين والاقتصاديين والمودعين، البيروقراطيون وأصحاب المشروعات الصغيرة الذين يستخدمون الكثير من تمويل البنوك الإسلامية) وحتى الفقراء والمتعسرين اقتصاديًا.[٢٩] الذين يستفيدون من النشاط الثانوي للعديد من البنوك الإسلامية في توزيع الزكاة.[٣٠] لم تتم دراسة الآثار الاجتماعية والسياسية لهذا التقارب الجديد بعد، لكن أصبح من الطبيعي للعديد من الفقراء والطبقة الوسطى أن يدافعوا عن المصرفيين الإسلاميين وعن أنشطتهم، وإقامة علاقات صداقة معهم حتى في البلدان شديدة الفقر مثل اليمن.

رابعًا: أحدث هذا التحالف أيضًا تغييرًا حقيقيًا في أسلوب حياة العديد من العلماء المتحالفين. لقد منحهم دخلًا جديدًا ورابطًا جديدًا، وعرّفهم على أسلوب حياة جديد كان من الصعب حتى تخيّله في الماضي. العلماء الذين عرفناهم في الخمسينيات من القرن الماضي بأيدٍ جافة متأثرة بالطقس، وملابس متواضعة، يجلسون في البرد على أرض المساجد في القاهرة ودمشق وحلب وبغداد، يتم استبدالهم الآن بعلماء يعيشون حياة ذات مستوى مرتفع، وقد اعتادوا على ملابس باهظة الثمن وخدمات فنادق خمس نجوم ومطاعم فاخرة. أدى أسلوب الحياة الجديد لعلماء البنوك الإسلامية إلى تغيير معين في وجهات النظر. والكثير منهم متّهمون الآن بأن المصرفيين يتلاعبون بهم، وبأنهم يفرّطون في قواعد الشريعة لتقديم فتاوى سهلة للجيل الجديد من المصرفيين الإسلاميين.

وقد تسبب ذلك في حدوث ردود أفعال سلبية من العلماء الذين إما لم يتم تجنيدهم من قبل المصرفيين الإسلاميين، أو لم يجدوا فرصًا لركوب موجة الأبحاث الجديدة في فقه التمويل.[٣١] ومن هنا نجد تكتلاً جديدًا وتفككًا جديدًا في التقسيم الطبقي الاجتماعي والسياسي للمجتمعات الإسلامية التي لديها بنوك إسلامية. من المتوقع، باستثناء الحالات الخاصة التي سيتم مناقشتها لاحقًا، أن معظم نشطاء الحركة الإسلامية يقفون إلى جانب العلماء غير المتحالفين مع البنوك الإسلامية. وقد يوفر ذلك بعض التفسير لانتقادات البنوك الإسلامية التي تظهر أحيانًا في اجتماعات وورش عمل ترعاها مؤسسات أكاديمية بحتة.[٣٢]

خامسًا: يساهم التحالف أيضًا في زيادة التماسك الاجتماعي والاقتصادي في هذه المجتمعات، من خلال مخططات تنتهي بأن يصبح مستخدمو التمويل مالكين لأصولهم الإنتاجية بما في ذلك المساكن، وكذلك من خلال برامج التمويل الأصغر التي يتم تشجيعها ودعمها دائمًا من قبل العلماء. في السودان، على سبيل المثال، وضع بنك السودان الإسلامي برنامجًا ناجحًا لصغار

---

[٢٩] يأتي معظم العلماء من الطبقة الفقيرة، وهذا بسبب هيكل نظام التعليم في البلدان الإسلامية، مع إدخال التعليم الغربي وتركيزه على تعلم العلوم للعيش، أصبحت موارد التعليم الإسلامي التقليدي وفرص العمل ضئيلة للغاية. منذ بداية القرن العشرين، أصبح تدريس الشريعة حكرًا على الطلاب الفقراء الذين لا يستطيع آباؤهم تحمل تكاليف إرسالهم إلى المدارس العامة أو الخاصة، حيث توفر معظم المدارس الشرعية مرافق داخلية ضئيلة تدعمها الجمعيات الخيرية والأوقاف. (المؤلف)

[٣٠] تتولى معظم البنوك الإسلامية توزيع الزكاة المستحقة على حقوق المساهمين، وبعضها حصل على موافقة المودعين على اقتطاع وتوزيع الزكاة أيضًا. سمح ذلك لبعض الوسطاء المعروفين بإنشاء إدارات كبيرة لتوزيع الزكاة تحافظ على العلاقات مع الفقراء والمحتاجين ومع الجمعيات الخيرية المحلية الأخرى. هذا واضح جدًا في بنك ناصر الاجتماعي وبنك فيصل الإسلامي المصري وغيرهما. (المؤلف)

[٣١] أي لم تتم دعوتهم لعضوية لجان شرعية ولا الاستكتاب في محافل الصناعة (المحرر)

[٣٢] كانت هناك ورقة نقدية مهمة (ربما نقول إنها تحمل اتهامات) في ندوة حول الفقه والبنوك الإسلامية المعاصرة التي عقدتها كلية الشريعة في الجامعة الأردنية في عام ١٩٩٣. كما يجد المرء عبارات مماثلة في بعض دورات مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (المؤلف)

المزارعين والحرفيين. تبع ذلك برنامج مشابه لتمويل الصناعات الصغيرة من قبل بنك فيصل الإسلامي السوداني.[٣٣] وفي الأردن، شارك البنك الإسلامي الأردني في برنامج ناجح لمساعدة سائقي سيارات الأجرة بأن يصبحوا مالكين بأسلوب التمويل بالمشاركة المتناقصة. كما أن لكل من مصرف العرفة الإسلامي المحدود، وبنك بنجلادش الإسلامي، برنامج التمويل الأصغر الخاص به.[٣٤]

في دراساتي عن عمليات البنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي، لم أجد أي تحليل إحصائي لمتلقي التمويل للبنوك الإسلامية على أساس المبلغ المقدم وحجم أعمال المتلقين، وأعتقد أن مثل هذه الدراسة ستكون مفيدة للغاية. ولكن من خلال زياراتي المتكررة للعديد من البنوك الإسلامية، وقراءة تقاريرها والمناقشة مع مسؤوليها، ومن المعلومات العامة حول حجم وتوزيع أسواق الائتمان وحصة البنوك الإسلامية في الأسواق المعنية في دول مثل تركيا وبنجلاديش والسودان والأردن وتونس والجزائر، أعتقد أنه من العدل أن نتوقع أن يتم توجيه معظم تمويل البنوك الإسلامية إلى رواد الأعمال المتوسطي والصغيري الحجم. أعلم من خلال الاتصالات الشخصية والملاحظات أنه في خمسة من ستة بنوك إسلامية تأسست في السودان قبل "انقلاب الإنقاذ" عام ١٩٨٩، كان التمويل مفيدًا في خلق فئة جديدة وصاعدة من رجال الأعمال غير التقليديين.

أخيرًا، من المثير للاهتمام النظر في العلاقة، أو بالأحرى تأثير هذا التحالف الجديد، على العلاقة بين حركة الصحوة الإسلامية والحكومات في الدول العربية. بادئ ذي بدء، مع الأخذ في الاعتبار أن رأس المال دائمًا جبان ولا يحب الدخول في خصومة مع الحكومات لاسيما في الأنظمة غير الديمقراطية السائدة في جميع البلدان الإسلامية تقريبًا، كان المصرفيون دائمًا حساسين للغاية في اختيار نوع العلماء المقبولين لدى كل من الحكومات والجماهير العامة في نفس الوقت. ومن ثم فقد كانوا حذرين في تجنب المتطرفين من كلا الجانبين. لم يتحالفوا مع ما يسمى العلماء الذين ترعاهم الحكومة، لأن ذلك من شأنه أن يجعلهم يفقدون مصداقيتهم مع معظم جمهورهم المحتمل. ومع ذلك، فإنهم في الوقت نفسه، تجنبوا أولئك العلماء المحسوبين على الحركة السياسية الإسلامية أو المتحالفين معها بشدة، من أجل تجنب خلق أي مشاكل لا يمكن التنبؤ بها مع حكوماتهم غير الديمقراطية.

وحتى منذ إنشاء أول بنك إسلامي في دبي، اعتمد المصرفيون الإسلاميون على نوع من علاقة العمل مع الحكومات كما لو أنهم تعلموا جيدًا درس تجربة ميت غمر. حذت جميع البنوك الإسلامية الأخرى حذوها إما في الدخول في نوع من الشراكة مع حكوماتها أو الحفاظ على اتصال وثيق مع السلطات، مع تجنب أي علاقات قد تزعج الطبقة الحاكمة على مستوى التوظيف، وكذلك على مستوى الأعمال. اعتمادًا على نوع حكومة البلد المضيف، تختلف سياسات البنوك الإسلامية في اختيار أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين من جهة الالتزام الصارم باختيار أشخاص يجمعون بين الخبرة والتخصص مع التزامهم بالسلوك الإسلامي.[٣٥]

وفي الوقت نفسه، لم يخجل المصرفيون الإسلاميون من الاستفادة من خدمات الإسلاميين "المعتدلين" ما دام ذلك لا يخل بهدوء البنوك مع الحكومات، ومن ثم، وجد كثير من الإسلاميين المعتدلين ملاذات سلمية في البنوك الإسلامية، خاصة في مصر والأردن.

---

[٣٣] عثمان بابكر، تمويل الصناعات الصغيرة، تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة ١٩٩٧. (المؤلف)

[٣٤] تقارير ١٩٩٨ و١٩٩٩ لهذه البنوك. (المؤلف)

[٣٥] على الرغم من عدم وجود بيانات إحصائية لإثبات هذا التأكيد، فإن نظرة فاحصة على قوائم المديرين التنفيذيين لدار المال الإسلامي، والمصارف التابعة لها، وبنوك مجموعة البركة وخاصة في تونس والجزائر وموريتانيا وبنغلاديش؛ تدعم هذا الادّعاء. (المؤلف)

ساعدت البنوك الإسلامية والمصرفيون في الواقع، من بين عدة عوامل أخرى، في ظهور علاقات غير عدائية إلى حد ما بين الشريحة المعتدلة من الحركة الإسلامية، وخاصة الخبراء المتخصصين والعلماء المنفتحين من جهة، وحكوماتهم من جهة أخرى. وذلك له أهمية خاصة لأنه جاء في وقت كانت فيه عناصر كثيرة داخل الحركات الإسلامية العربية تطالب بمراجعة مواقف الحركة من العلاقات مع الحكومات واستراتيجيات التغيير السياسي. هؤلاء الإصلاحيون التوافقيون الذين تخلوا عن راية سيد قطب التي رفعها منذ عقود "خذوا الإسلام كله أو اتركوه كله" من أجل تطبيق مرحلي للشريعة، أو الأسلمة التدريجية، دون إعطاء الكثير من القيمة للنظرية القائلة بأن "كل شيء يبدأ بتغيير النظام السياسي". تم استيعاب العديد من هؤلاء الإصلاحيين التصالحيين في الواقع في البنوك الإسلامية وتحت راية العلماء المتحالفين دون استعداء حكوماتهم. ومن ثم، فإن هذا التحالف الجديد يساعد، إلى حد ما، على إعادة صياغة مواقع السلطة وتوزيعها في هذه البلاد. إذا استثنينا السودان وتركيا وباكستان وإيران، فإن البنوك الإسلامية في البلدان الإسلامية الأخرى تساعد في تغيير خريطة توزيع السلطة وإحداث شكل من أشكال مراكز القوة الجديدة، وإن كان لا يزال صغيراً، والذي يتكون من جزء من العلماء، أولئك العلماء الذين يشاركون في أسلمة المعاملات الاقتصادية والمالية والمصرفية على حد سواء في الجانب النظري أو التطبيقي في البنوك الإسلامية، شريحة كبيرة من الحركة الإسلامية، وجيل رأسمالي إسلامي جديد وصاعد مثل المصرفيين ورجال الأعمال والمهنيين التنفيذيين، وجزء كبير من المثقفين العلمانيين غير المعادين (للإسلاميين) المرتبطين كمتخصصين وبيروقراطيين.

حالات خاصة

يجب أن تحظى تجربة السودان وتركيا وباكستان وإيران باهتمام خاص بسبب تفرّد كل منها. في السودان، كان للبنوك الإسلامية المحلية الستة، ولا يزال، دور مهم في تحويل القوة الاقتصادية من الطبقة الغنية تقليديًا إلى طبقة جديدة من رواد الأعمال الإسلاميين، أولئك الذين كانوا في الأساس أعضاء أو شركاء في الحركة الإسلامية. وقد لعب العلماء دورًا مهمًا في هذا الارتباط بين المصرفيين والنجوم الاقتصادية الجديدة الصاعدة بسبب علاقاتهم الوثيقة مع الأخيرة. كان لدى السودان عدد قليل جدًا من علماء الشريعة خارج صفوف الحركة السياسية الإسلامية. حتى هؤلاء العلماء الذين ليسوا من الضالعين في الحركة، حافظوا دائمًا على علاقة جيدة معها.[٣٦]

تولى تحالف القوى الجديد في السودان ارتباطًا لا ينفصم بالإسلاميين. بعبارة أخرى، أضاف بُعدًا اقتصاديًا فقط تحت ثناياه. ساعد تحالف العلماء والمصرفيين في إنشاء قاعدة اقتصادية للحركة السياسية الإسلامية تتكون من رجال أعمال صاعدين مؤخرًا، وأثرى العلماء وقام بتمكين طبقة جديدة من الرؤساء التنفيذيين الإسلاميين. وقد أدى ذلك إلى حدوث صدمة في البنية الاجتماعية والسياسية التقليدية للسودان في الثمانينيات والتسعينيات، وأوجد قاعدة سلطوية تمتد من المثقفين إلى الأكاديميين إلى الممولين

[٣٦] يكمن السبب التاريخي لذلك في حقيقة أنه على الرغم من أن بلال الذي كان أحد أشهر أصحاب النبي محمد صلى الله عليه وسلم كان من السودان (يقول الإريتريون إنه من بلادهم) منذ زمن الغزاة العظماء في منتصف القرن السابع الشمسي، عندما قاد عبدالله بن أبي السرح جيشًا إسلاميًا من جنوب مصر إلى قريب من الخرطوم، لم يكن أي مكان في السودان قد أصبح مركزًا للتعليم الإسلامي. فالتعليم الإسلامي جديد في السودان. لقد ظهر فقط مع طلائع الحركة السياسية الإسلامية المعاصرة. هذا لا يعني أن السودان كان أقل تديناً من الدول الإسلامية الأخرى. لطالما كانت هناك مدارس قرآنية صغيرة وقليل من الفقه والخلاوي (الكتاتيب)، في جميع أنحاء المدن والريف التي تغزو الطرق الصوفية من الختمية والأنصار التي تشكل قواعد السلطة للحزبين السياسيين الرئيسيين في السودان (الأمة والاتحاد). (المؤلف)

ورجال الأعمال. قدمت البنوك الإسلامية بذور التمويل التي نمت في تربة النشطاء الإسلاميين، ولكن في نفس الوقت كان الارتباط الذى تم مع المصرفيين في السودان هو نفس ما جرى في كل دولة إسلامية أخرى، أي أنه أدى إلى زيادة الاعتدال والمصالحة بين الإسلاميين. في منتصف التسعينيات، قررت الحكومة أسلمة القطاع المصرفي بأكمله.[٣٧] تم إنشاء هيئة شرعية عليا على مستوى البنك المركزي للإشراف على الالتزام الشرعي لمعاملات جميع البنوك. جاء اختبار تأثير الاعتدال للتحالف مع الانقسام بين الترابي والبشير. لقد انحاز كل حراس الحركة الإسلامية القدامى إلى الحكومة، لأنهم أصبحوا متصالحين نتيجة ارتباطهم الطويل بالبرجوازية الإسلامية! ثم تُرك الترابي مع مجموعة من طلاب الجامعة المحبطين!

في تركيا، تمكنت أربعة عقود من الكمالية القاسية من القضاء تمامًا على أي نشاط سياسي إسلامي خارج مجال العلماء. ومن هنا جاءت الحركة السياسية الإسلامية الجديدة التي ارتبطت باسم نجم الدين أربكان، تحت أسماء حزبية مختلفة، منذ بدايتها، متحالفة مع العلماء التقليديين.[٣٨] لذلك، لم يكن للبنوك الإسلامية في تركيا، كما هي، أي تأثير ملحوظ على تغيير تركيبة سلطة العلماء والإسلاميين. العلماء المتحالفون مع البنوك الإسلامية هم من نفس رتب وملفات الإسلاميين السياسيين. في الواقع، هناك اختلافات طفيفة في مواقف العلماء الأتراك التقليديين والإسلاميين السياسيين، خاصة فيما يتعلق بالكمالية الجديدة والشكل المناهض للإسلام من العلمانية الذي تبناه الجيش التركي والحكومة. هذا على الرغم من وجود الجماعة النورسية القوية، ولكنها مجزأة خارج تأثير "الأربكانية".

ومن المثير للاهتمام، أن الكمالية ساعدت في خلق نوع من الموقف الموحد بين الإسلاميين السياسيين والعلماء التقليديين لأنه، على عكس العلمانية غير المعلنة للحكومات في الدول العربية، استعْدَت الكمالية بشكل عشوائي جميع فئات المسلمين. توجد ثلاثة من خمسة بنوك إسلامية في تركيا لها روابط سعودية أو كويتية.[٣٩] جميع بيوت التمويل الخاصة هذه لها علاقات جيدة وعضوية دائمة مع جمعية الموصياد (الرابطة المستقلة للصناعيين ورجال الأعمال) التي تمثل رجال الأعمال الوطنيين غير الكماليين والإسلاميين. على الرغم من صعوبة ادّعاء وجود أي ارتباط مباشر بين "الأربكانية" والبنوك الإسلامية التركية، إلا أنهم يقفون تمامًا على الجانب الآخر من الكمالية. ولعل ذلك يفسّر لماذا تحوّل الكماليون الجدد بعد سقوط حكومة أربكان عام ١٩٩٨ إلى البنوك الإسلامية (بيوت التمويل الخاصة) للاحتفال بانتصارهم بتصفيتها!

في باكستان، جاءت أسلمة القطاع المصرفي من أعلى، مروراً بالبنك المركزي، بنك باكستان، مع القليل من التفاعل المباشر بين العلماء والمصرفيين. على الرغم من أنه في عدة مناسبات، تم استدعاء مجلس الفكر الإسلامي من قبل الحكومة نفسها لإبداء

---

[٣٧] لقد جرت أسلمة جميع البنوك في السودان من الناحية النظرية منذ عام ١٩٨٣ مع مجموعة القوانين الشهيرة لتطبيق الشريعة التي سنها الرئيس النميري. بينما على أرض الواقع لم يتم إصدار تعليمات واضحة قابلة للتطبيق إلى البنوك التقليدية، لذلك استمرت في العمل كالمعتاد. بعد عام ١٩٨٩، اتخذت الإدارة الجديدة للبنوك المؤمّمة التي تهيمن على حوالي ٨٠٪ من السوق، والبنك المركزي قوانين إلغاء الربا بطريقة جادة. في عام ١٩٩٤ صدر قانون جديد أعاد تنظيم النظام المصرفي بأكمله بما في ذلك البنك المركزي. (المؤلف)

[٣٨] نشأت الجماعة النورسية –التي انقسمت فيما بعد إلى مجموعات مختلفة– تحت نظر العلماء. وانضم عدد قليل منهم إلى الإسلام السياسي، ودعموا أربكان، بينما دعم معظمهم أحزابًا أخرى، في ذلك الوقت الذي لم يظهر فيه بعد النشاط السياسي الإسلامي. (المؤلف)

[٣٩] لدى كل من مجموعة البركة ودار المال الإسلامي وبيت التمويل الكويتي، مساهمة رأسمالية في كل من البنوك الثلاثة الأولى. (المؤلف)

آرائهم حول المسائل المصرفية واقتراح حلول إسلامية، إلا أن الحكومة الباكستانية أعطت لبنك باكستان حرية التصرف في تفسير آراء مجلس الفكر الاسلامي، وفي رسم إجراءات تطبيق صيغ التمويل الإسلامية دون تدخل من العلماء ولا من أعضاء الأحزاب السياسية الإسلامية. يجب أن ينتظر التفاعل المباشر بين علماء باكستان ومصرفييها حتى يتم ترخيص عدد قليل من البنوك الخاصة الصغيرة في أوائل التسعينيات. وحتى القرار الأخير للمحكمة العليا (الذي اتخذ في صيف عام ٢٠٠٠) بشأن إلغاء الفائدة من جميع تعاملات الحكومة والجهاز المصرفي، تم تركه للمصرفيين والبيروقراطيين لتنفيذه، دون إشراك المتخصصين الشرعيين بالضرورة، ويمكن للإسلاميين بالتأكيد تحدي أي قرار بيروقراطي من خلال النظام القضائي.

وفي إيران، بعد احتلال السفارة الأمريكية في طهران، سقطت الحكومة بأكملها في أيدي الملالي، وتم تنحية النشطاء الإسلاميون جانبًا.[٤٠] عندما ظهرت أسلمة القطاع المصرفي، نفذها الملالي أنفسهم. ولم تكن حكومة الملالي في حاجة إلى إقامة أي تحالفات. قد يفسر ذلك جزئيًا الافتقار العام للثقة لدى نشطاء الحركة الإسلامية تجاه التحول الذي حدث في النظام المصرفي الإيراني، حيث نجد أستاذا للاقتصاد، عاد إلى إيران في أوائل الثمانينيات بحماس كبير لخدمة الثورة الإسلامية، إلا أنه هرب بعد ذلك إلى الخارج حفاظًا على حياته وسلامته، وقد قالها ساخرًا: "بما أن حكومتنا إسلامية، فإن أي شيء تقوم به حكومة إسلامية يجب أن يكون إسلاميًا بالتأكيد"!

الخاتمة

سوف ينظر إلى صعود رأس المال الإسلامي في تاريخ الشرق الأوسط والعالم الإسلامي على أنه المرحلة الاقتصادية للاستقلال التي أعقبت المرحلة السياسية. شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ظهور البنوك الإسلامية كمراكز متنامية للقوة الاقتصادية في معظم البلدان الإسلامية والعربية. يصاحب البنوك الإسلامية تحالف استثنائي مع العلماء، أو علماء الشريعة. جاء ذلك التحالف نتيجة للاحتياجات الملحّة للمصرفيّين الإسلاميين الجدد للمشروعيّة والاعتراف الجماهيري. وبينما أفاد هذا التحالف أطرافه بعدّة طرق، فإن نموّه في العديد من البلدان العربية والإسلامية قد خلق أثرين جديرين بالملاحظة على المشهد الاجتماعي السياسي هما: قوة اقتصادية وسياسية تمكينية لتطبيق الشريعة، حتى في ظل ردود الفعل المعادية من الحكومات غير الديموقراطية، وتأثير الاعتدال التدريجي على الإسلاميين السياسيين الذي يسمح بتسويات تصالحية مع الأنظمة السائدة. كان نوع العلماء المتحالفين مع المصرفيين، كأشخاص مؤثرين على الجماهير مع قبول واضح من كل من الحكومات والإسلاميين، فعّالًا في إحداث هذه التأثيرات، ومع ذلك فقد كان، بمعنى ما، تطورًا ماديًا جدلياً، لأن المصرفيين الإسلاميين لم يكونوا قادرين على تحمل تكاليف التحالف مع المثقفين الإسلاميين أو الإسلاميين السياسيين. وبعد مرور قرون من التباطؤ والخمول، أصبح للعلماء فرصة جديدة للعب دور حاسم في تطور الأحداث في بلدانهم، دون أن تتجاهلهم الحركات الإسلامية السياسية. من ناحية أخرى، سار تطوير المصرفية

[٤٠] أنا أستخدم مصطلح "النشطاء الإسلاميين" في إيران ليعني الجماعات الإيرانية العديدة التي يمكن وصفها بالإسلاميين السياسيين المعاصرين أو المستنيرين بطريقة تصفهم بشكل عادل بأنهم نظراء للإخوان المسلمين العرب، أو الأربكان الأتراك، أو الجماعة الإسلامية في شبه القارة الهندية [أتباع المودودي]. لديهم صفتان مشتركتان، هم في الغالب مثقفون بدون تدريب رسمي للملالي [مشيخي أو علمائي]، وهم من أنصار إحياء الإسلام الشمولي مع تضخم الجانب السياسي للإسلام. ومن بين هؤلاء عمومًا أتباع النهضة مثل: علي شريعتي، ومحمود تلاقاني، ونوّاب صفوي، ومحمد بهشتي، إلخ. وكان معظمهم من أعضاء حكومة مهدي بازركان. لسوء الحظ، العديد منهم الآن، إما في إيران وغير مرحب بهم من النظام الحاكم، أو فروا إلى أوروبا والولايات المتحدة. (المؤلف)

الإسلامية ورأس المال الإسلامي في السودان وتركيا وإيران وباكستان عبر مسارات مختلفة، فريدة من نوعها لكل من هذه البلدان، بنتائج مختلفة تمامًا فيما يتعلق بإنشاء مراكز وهياكل قوة اقتصادية وسياسية جديدة.